مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع JALHSS

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences – JALHSS
www.jalhss.com ISSN:2414 – 3383
العدد (15) تموز - يوليو 2017

أهمية إدارة مخاطر السيولة النقدية في المصارف التجارية

سناء رشيد محيسن
مدرس مساعد
المعهد العالي لتشخيص العقم
بغداد – العراق

زينب حميد كاطع
مدرس مساعد
معهد الإدارة الرصافة
بغداد - العراق

الخلاصة

تتلخص فكرة البحث في معرفة أهمية إدارة مخاطر السيولة النقدية في المصارف التجارية ،والدور الذي تقوم به للحد من تلك المخاطر، وقد تم اختيار(مصرف الرافدين الإدارة العامة)مجتمع البحث باعتباره أول المصارف الحكومية في العراق، الذي تم تأسيسه ليمارس العمل المصرفي أما عينة البحث فتم اختيار عينة قصدية استهدفت فئة العاملين في قسم أدارة المخاطر في المصرف، ويهدف البحث ابتداءً الى التعرف إلى مفهوم إدارة المخاطر، والتعرف على بعض أنواع مخاطر السيولة النقدية مثل (المخاطر العرضية, المخاطر التمويلية, المخاطر السوقية) ،ودور السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي في امتصاص اكبر نسبة من هذه السيولة ،فضلا عن تقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تؤدي الى الحد من مخاطر السيولة النقدية للمصرف ، وانطلقت مشكلة البحث لمعرفة أثر وعلاقة أدارة المخاطر بمخاطر السيولة النقدية وأستند البحث ،إلى فرضية رئيسية للتحقق من مستوى العلاقة والتأثير بين أدارة المخاطر ومخاطر السيولة النقدية ،وقد تم جمع بيانات البحث باستخدام استمارة استبيان, حيث تم توزيع (45) استبانة وزعت على العاملين في قسم أدارة المخاطر في المصرف, وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل (25) استبانة ،ومن ابرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هو وجود علاقة تأثير لإدارة المخاطر للحد من مخاطر السيولة النقدية في المصرف.

Importance of liquidity risk management in commercial banks

ABSTRACT

Summed up the idea of seeking to know the importance of liquidity risk in the commercial banks and the role they play to limit that risk management has been selected (Rafidain Bank Public Administration) research community as the first State-owned banks in Iraq, which was established to exercise the banking business The research sample Vtm Sample Selection deliberate targeting workers in the department of risk management in the bank category and research aims starting to get to know the concept of risk management and to identify certain types of liquidity risk (such as the occasional risk, financial risk, market risk) and the role of the monetary authority represented by Iraq's central bank to absorb the largest proportion of these liquidity as well as providing some of the proposals that would lead to a reduction of liquidity for the bank risk, set off the problem of search to see the impact and the relationship of managing liquidity risk is the risk of liquidity was based on research, the main hypothesis to verify the relationship level and effect between the Department of liquidity risk, cash flow was been collecting research data using Ostmarho_an, were distributed (45), a questionnaire was distributed to workers in the department of risk management in the bank, and the number of questionnaires recovered and suitable for analysis (25) questionnaire Among the most prominent conclusions of the research is a correlation effect of risk management to reduce the risk cash in the bank.

المقدمة:Introduction

تتعرض المصارف التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر، التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها، ومخاطر السيولة هي أحد تلك المخاطر التي سيتم تسليط الضوء عليها في هذا البحث والتي تواجه المصارف حكومية كانت أو خاصة ، وتؤثر على نشاط المصرف وأصوله ، وبالتالي على سلامة أموال المودعين وتكمن مشكلة البحث ببيان دور ادارة المخاطرفي المصرف في أدارة السيولة والأجراءات التي يتم أتخاذها للحد من تلك المخاطر ،ويهدف البحث الى معرفة نوع العلاقة بين أدارة المخاطر ومخاطر السيولة في المصرف .كما تستند أهمية البحث إلى الظروف الاقتصادية والمالية الحالية التي تتعرض لها المصارف التجارية وهذا يعني أن المصرف بحاجة إلى متابعة مخاطر السيولة بما يضمن حمايته من خطر الإفلاس عند وقوع الأزمات.

ولتحقيق أهداف البحث فقد قسم إلى ثلاثة فصول وهي كالآتي :-

الفصل الأول: الإطار العام للبحث
المحور الأول :- منهجية البحث
المحور الثاني :- الإطار النظري للبحث
الفصل الثاني: الإطار العملي للبحث
المحور الأول :- نبذة عن المصرف قيد البحث
المحور الثاني :- أساليب التحليل الوصفي
الفصل الثالث: الاستنتاجات والتوصيات
المحور الأول :- الاستنتاجات
المحور الثاني :- التوصيات

أولاً:- مشكلة البحث

يعد موضوع السيولة اليوم من الموضوعات التي تتوجب الاهتمام بها،واتخاذ التدابير المصرفية التي تحد من هذه المخاطر بغض النظر عن مصدرها سواء كان ذاتي اي متعلق بالمصرف نفسه، او مصدر خارجي تفرضها عوامل خارجية تؤثر على السوق المصرفي بشكل عام ,لذا تكمن مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:-

1. هل لإدارة المصرف دور في إدارة السيولة النقدية ؟
2. هل إن إدارة مخاطر السيولة تنفذ بشكل سليم؟
3. هل هناك نظام للإرشادات والإنذار لتمكين الإدارة من معرفة احتمال المخاطرة؟
4. هل هناك سياسات وإجراءات للحد من مخاطر السيولة النقدية للمصرف ؟

ثانياً:- أهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في معرفة الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في المصرف بسداد التزاماته تجاه الزبائن ،ومواجهة السحوبات المستمرة من الودائع وكي تتمكن من أشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية وبنفس الوقت تحقيق أهداف المصرف .

ثالثاً:- هدف البحث

في ضوء مشكلة وأهمية البحث يسعى البحث إلى تحقيق الآتي:-

1. عرض لمفاهيم السيولة النقدية بشكل عام ومخاطرها على النشاط المصرفي .
2. معرفة انواع مخاطر السيولة النقدية التي يتعرض لها المصرف عينة البحث.
3. التعرف على سياسة وإجراءات المصرف لإدارة السيولة النقدية .

رابعاً:- فرضية البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات الآتية:-

1. وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر والسيولة النقدية في المصرف.
2. لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر والسيولة النقدية في مصرف الرافدين.

خامساً:- عينة البحث

حدد مجتمع البحث في (مصرف الرافدين / الإدارة العامة) وتم توزيع استمارة استبيان عدد (45) استمارة موزعة على عدد من موظفي قسم إدارة مخاطر السيولة النقدية لسنة 2016 وتم سحب العينة بأسلوب العينة القصدية واسترجعت عدد (25) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي وبسبب صعوبة الحصول على البيانات المالية والمصادق عليها من سنة 2012 ولغاية 2016 فقد تعذر أجراء أسلوب التحليل المالي.

سادساً:-أساليب ومصادر جمع البيانات والمعلومات

اعتمد البحث على عدة مصادر لجمع البيانات والمعلومات والتي يمكن إيجازها بما يأتي:-

1- الجانب النظري:- تم تغطية الجانب النظري بما توفر من المصادر العربية والأجنبية من الأطاريح والرسائل الجامعية والدوريات العربية والكتب العربية والأجنبية والمقالات المنشورة في المجلات,فضلا عن مواقع الأنترنيت .

2- الجانب العملي :- أعتمد هذا البحث على استمارة الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الخاصة بالبحث , في ضوء فرضية البحث , فضلاً على المقابلات الشخصية مع السادة المسؤولين والعاملين في قسم أدارة المخاطر في المصرف قيد البحث.

المحور الثاني : الإطار النظري للبحث (إدارة مخاطر السيولة النقدية)

أولاً:- إدارة مخاطر السيولة النقدية(المفهوم،الأهمية،الأهداف)

يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها بالزبائن ، فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب ، لذا تبدأ أهمية السيولة من خلال قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل بشكل مناسب . (11)

وقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته ، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة ، لذا تحافظ المصارف على مستوى السيولة التي تمكنها من تعظيم الأرباح وفي الوقت نفسه الحفاظ على الحد الأدنى المناسب للسيولة لذا توفر السيولة للمصرف الأموال اللازمة لتلبية احتياجات المودعين من خلال ما متوافر لديه من نقد حاضر سواء أكان هذا النقد موجودا في خزائنه أم مودعا لدى مصارف أخرى، أو انه يستطيع الحصول عليه في الحال من خلال تحويل بعض موجوداته إلى نقد حاضر دون خسارة . فعندما يتعرض المصرف إلى سحب مفاجئ أو فوري ولديه من السيولة ما يمكنه من مواجهة ذلك السحب فمعنى ذلك أن المصرف في حالة مرضية من حيث السيولة التي يستطيع توفيرها . (16)

ويعد توافر السيولة النقدية لدى المصارف من الامور التي تكسب هذه المصارف مزايا عدة من اهمها : (14)

أ. تأكيد القدرة على الايفاء بالالتزامات والتعهدات المترتبة على المصرف .
ب. تجنب اللجوء الى البنك المركزي او المصارف الاخرى للاقتراض .
ج. تجنب الاضطرار الى بيع بعض الموجودات الخاصة بالمصرف .

د. تعزيز ثقة المودعين والدائنين بصورة عامة بالمصرف .

وقبل الخوض في موضوع المخاطر الخاصة بالسيولة لابد من تحديد مفهوم السيولة "وهي مقدرة المصرف على الوفاء بمسحوبات المودعين من جانب ومن جانب آخر ينبغي تلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة "وإن من أهم محددات قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية، خاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر. (18)

كما أن السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية وأصول سهلة التحويل إلى نقدية (أصول شبه نقدية) وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها . (12)

كما أنها تعني الحصول على النقد عند الحاجة إليها. وهذا التعريف ينطبق لجميع أنواع المؤسسات المالية وغير المالية ومخاطر السيولة للمصرف هو أكثر تحديدا، ويمكن أن تكون مخاطر السيولة مجزأة إلى ثلاثة فئات هي: خطر عدم التوافق، طوارئ مخاطر السيولة، ومخاطر السيولة في السوق . (8)

وتعني أيضاً قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو أمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله, أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة , وبناءاً على ذلك يراد بالسيولة المصرفية ((الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة أضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة)) . (1)

ومقدرة المصرف التجاري على تحقيق التوازن بين المبالغ المسحوبة اضافة الى عدم تفويت فرص ممكنة للربح، والمصرف لا يستطيع بطبيعة الحال ان يتحكم في رغبات الجمهور من حيث السحب والإيداع، لذلك غالبا ما يقوم المصرف بترتيب أصوله تنازليا طبقاً لدرجة سيولتها، بحيث لا يجعل جل ما لديه من موارد مجمدة في تسهيلات ائتمانية وقروض تفقده المرونة وتعرضه للازمات وهذا احد أهداف إدارة المصارف لضمان السيولة لتلبية رغبات العملاء التي ليس للمصرف سيطرة عليها . (3)

وللسيولة ثلاثة أبعاد هي : (7)

1. الوقت : وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.
2. المخاطرة : هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.
3. التكلفة : هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

أما إدارة السيولة فهي إدارة المخاطر المتعلقة باحتمال عدم توفر الأموال الكافية لدى المصرف لمواجهة التزاماته القائمة تجاه الغير أو للاستفادة من الفرص المتوقعة. (11)

والغرض من إدارة السيولة هو التأكيد على أن المصرف قادر على مقابلة كافة التزاماته التعاقدية وعلى ذلك يجب أن يشتمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر: (3)

1. نظام جيد لإدارة المعلومات مع وضع خطة للطوارئ.
2. سيطرة مركزية على السيولة.
3. 3-تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة.
4. 4-تنوع مصادر التمويل.

ولذلك فأن السيولة تعد من أهم المهام لإدارة المصرف إذ يتوجب عليها قياس وتلبية الاحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره(الإدارة)، إذ إن احتياجات سيولة المصرف يجب أن تكون مقاسه وربما تكون فيها مخاطرة إذا ما امتلك المصرف عدداً كبيراً من مصادر السيولة ذات الأرباح المنخفضة لغرض توفير السيولة اللازمة له ،

ومن جهة أخرى فأن انخفاض مستوى السيولة في المصرف قد يعرضه إلى مشاكل مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله . (20)

ويقصد بمخاطر السيولة "عدم قدرة المصرف على مقابلة السحوبات الكبيرة من قبل الزبائن، لذا يضطر المصرف في هذه الحالة إلى بيع بعض أصوله لسد حاجته من السيولة وقد يتعرض المصرف لخسائر في قيمة الأصول أي ان بيعه للأصول يكون بصورة اقل من قيمة الأصل في السوق"[12]، وتسمى أيضا بمخاطر التمويل أي (عدم قدرة المصرف على دفع الالتزامات المالية في الوقت المحدد للاستحقاق) أي بمعنى عدم توفر كفاية السيولة لتغطية متطلبات التشغيل العادية . [5]

إن مخاطر السيولة قد تعود لعدد من المبررات والتي تترك تأثيرها على السيولة المصرفية على سبيل المثال: [19]

1. التقلبات الموسمية التي يتعرض لها الانتاج الوطني .
2. تراجع مفاجئ لإيرادات الدولة.
3. تعطل الأعمال.
4. الاستمرار غير المدروس في تخفيض معدلات الفوائد.
5. زيادة غير متوقعة في حجم الانفاق الرأسمالي عن الحجم المخطط.
6. تحمل المصرف لزيادة غير متوقعة في التكاليف التشغيلية .
7. سوء إدارة رأس المال العامل.
8. إدارة تدفق نقدي غير كفوءة.

ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة: [25]

أ- ضعف تخطيط السيولة بالمصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .
ب- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .
ت- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
ث- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

وتمر إدارة المخاطر بأربعة مراحل أساسية وهي: [2]

1. تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.
2. القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة .
3. تحديد المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها.
4. مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة بالوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر.

ونظرا للأهمية القصوى لإدارة المخاطر في المصارف التجارية، فقد تطور مفهوم إدارة نشاط المصارف وأصبح أكثر انسجاما مع إدارة المخاطر، وأصبحت الصناعة المصرفية تعرف بأنها فن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها وذلك بغرض تعظيم العائد على حق الملكية . [24]

أن لجنة بازل اهتمت كنظام رقابي بالمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي، وأنظمة قياس المخاطر، وطرق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي ،لأن وظيفة إدارة المخاطر على مستوى المصرف هي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارات المصرفية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه المصرف كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها ،فالهدف الأساسي هو"قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاءها نهائيا. [25]

كما إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارة المخاطر الجديدة في المصارف عدداً من الوظائف الهامة أهمها : [2]

1. المساعدة على تشكيل رؤية مستقبلية واضحة, يتم على أساسها تحديد خطة وسياسة العمل
2. تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف
3. تقديم المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف
4. مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بازل
5. تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية

وتهدف إدارة مخاطر السيولة إلى المحافظة على مستوى مقبول من السيولة النقدية لدى المصرف والتي تنسجم مؤشراتها مع المعايير والضوابط المقررة من قبل البنك المركزي وتعتمد من الناحية العملية على طريقة فحص جودة وفاعلية عناصر إدارة الأصول والخصوم في ميزانية المصرف ومن أهم مؤشرات السيولة الواجب الالتزام بها لمراقبتها ومتابعتها من قسم إدارة المخاطر لمعرفة مدى كفاية وقدرة مصادر السيولة على تلبية متطلبات السحوبات النقدية التي يواجهها المصرف فضلاً عن متطلبات تغطية التزاماته الأخرى وكما يلي : [5]

1. موقف السيولة اليومية: والذي يبين أرصدة عناصر السيولة(أرصدة النقد الجاهزة)ويقدم إلى الإدارة العليا للمصرف قبل بداية العمل لكل يوم مع ملاحظة متوسط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة لذلك اليوم لبيان مدى كفاية واقع السيولة اليومية في تغطية متطلبات والتزامات المصرف في الأحوال العادية أو الطارئة.

2. نسبة السيولة النقدية: وهي نسبة مهمة لمعرفة واقع وحجم السيولة النقدية لدى المصرف ومدى إلتزام المصرف بالمعايير والنسب المقررة من قبل البنك المركزي العراقي.

كما يهدف عنصر إدارة المخاطر إلى تحديد المخاطر المقبولة، ووضع الخطط لتفاديها أو لتذليلها إلى اقل ما يُمكِن، ويتضمن هذا العنصر ابرز النقاط الآتية : [17]

أ- تطبيق معايير كفاية أ رس المال للمصارف التي أقرتها اتفاقية بازل ٢

ب - ينبغي لإدارة المخاطر رسم خارطة تنظيمية لتحديد المهام والواجبات ووضوح خطة العمل.

ت - تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر والتعرف على الطرائق والوسائل المناسبة لمواجهة المخاطر .

ث - أن المخاطر بشكل عام والمصرفية بشكل خاص تتغير وتتطور مع تطور الخدمات المصرفية، وينبغي تحديد ومتابعة مختلف المخاطر المتوقعة والمستقبلية من اجل تفاديها.

إن حسن إدارة المخاطر بالمصارف يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية: [25]

أ- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة ، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري .

ب- تعيين " مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي .

ت- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية* للائتمان والسيولة .

ث- تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية .

ج- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها .

ح- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر .

ثانياً:- إجراءات وضوابط الحد من مخاطر السيولة:

يحتاج المصرف إلى توفر كافة المعلومات التي تمكنه من اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هذه المخاطر , والذي يمكن ملاحظته ان بيانات المصرف المتعلقة بالتدفقات النقدية تعتبر اهم مصدر لاتخاذ التدابير والخطط المناسبة للحد من هذه المخاطر . (19)

وتقع مسؤولية ضمان كفاية السيولة في المصرف على مجلس إدارته والإدارة العليا، ومن ثمَ على المصرف إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية وخارجها وتوفير الإجراءات والسياسات المتعلقة بالسيولة، وكذلك العمل على وضع الحدود المناسبة التي تتناسب وحجم المصرف ودرجة تعقيدات نشاطاته، وإيجاد انظمه تمكنهم من معرفة مخاطر السيولة مقدماً، وتكون هذه الأنظمة لها القدرة في الحصول على المعلومات اللازمة لقياس ومراقبة وضبط مخاطر السيولة الحالية والمستقبلية، وتزود إدارة المصرف بالتقارير اللازمة بهذا الخصوص . (17)

ومن الإجراءات التي من شأنها تحسين وزيادة السيولة النقدية في المصارف فهي كالآتي: (26)

1. تحليل السيولة الفعلية المتوفرة وتقييم مخاطر السيولة.
2. تقييم مدى ملائمة و كفاءة العمليات والأنظمة المستخدمة لتحليل الموجودات والمطلوبات
3. تطوير سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة مخاطر السيولة من قبل مجلس إدارة المصرف.
4. تطوير وتحسين خطط الطوارئ عند توقع أزمات مالية مثل اللجوء للاستثمارات الخارجية .
5. تطوير نظام تقارير فعال في إطار إدارة الموجودات والمطلوبات بما في ذلك نظام لمراقبة مخاطر السيولة.
6. تقييم السيولة الفعلية (الموجودات بصورة نقد) وأنظمة قياسها ومراقبتها بين فترة واخرى لإجراء التعديلات بما يلائم التغيرات المحيطة بالمصرف.
7. تصميم نماذج واختبارات سنوية لقياس كفاءة السياسات والإجراءات المستخدمة لإدارة السيولة.

وعليه فانه في حالة وجود أزمة سيولة فعلى المصرف اتخاذ مجموعة من التدابير وبحسب الأولوية : (10)

أ- استعمال النقد لدى المصرف.
ب-جذب الأموال من الفروع الشريكة للمصرف وبصورة محددة.
ت-تعليق مؤقت لخطوط الائتمان مما يحد من الإقراض.
ث-تخفيض في حدود النقد الأجنبي.
ج-تصفية محفظة السندات الحكومية، اما عن طريق عملية إعادة الشراء، وأما عن طريق البيع النهائي.
ح- الحصول على قروض طويلة الأجل من المصارف.

وهناك الأجراء الوقائي الذي يمثل الخط الدفاعي الأول لتوفير متطلبات السيولة الآنية لدى المصرف ويتمثل باستقطاع نسبة لا تقل عن 15% من متوسط الودائع الشهرية لتحفظ لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني نقدي ، مع احتفاظ المصرف بنقد سائل في خزائنه لمواجهة التزاماته ،فضلاً عن احتفاظه بحساباته لدى البنك المركزي أو لدى المصارف الأخرى لغرض توفير السيولة في الوقت المناسب . (5)

وفيما يأتي الخطوات الفرعية التي يمكن لإدارة المصرف إتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي : (13)

(1) تحديد حجم السيولة المتوافرة لدى المصرف لمعرفة قدرة المصرف على توفير النقد بسرعة (خلال 30 يوما) بحد أدنى من الخسارة وبتكلفه مقبولة وهذا ما يطلق عليه تعريف السيولة الأساس .

(2) تحديد حجم السيولة التي يحتاجها المصرف ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية المصرف وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة .

(3) تطوير نظام لإرشادات الإنذار المبكر ومؤشرات المخاطر لتمكين الإدارة من معرفة احتمالات ضغط السيولة .

(4) إجراء اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توافرها من خلال تحليل الإيرادات والقيمة المعرضة للمخاطر ويتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة .

(5) تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات الاقتصادية وتشكيل فريق لإدارة أزمات السيولة في المصرف يكون من مهامها رفع التقارير للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة داخل المصرف التجاري بخصوص توصياتهم حول سبل إدارة السيولة في ظل ظروف الأزمات الاقتصادية.

(6) توثيق الإجراءات وفحص السيولة بشكل دوري وبعكس ذلك تفقد كافة هذه الإجراءات قيمتها ويعد التوثيق وصفاً كاملاً لما تفعله الإدارة في مجال مراقبة السيولة وعمليات إدارة السيولة وأسباب استعمال بعض مقاييس المخاطر ومؤشراتها.

وهناك ما يسمى بـ (بوسائل الحد من مخاطر السيولة) ويقصد بها مجموعة الخطوات والإجراءات والتدابير التنظيمية التي تتخذها الإدارة العليا للمصرف والتي تهدف إلى المحافظة وتأمين مستوى مقبول من السيولة النقدية لدى المصرف ،وكذلك تأمين متطلبات المصرف التمويلية ،لذا يتوجب على الإدارة العليا لكل المصرف أن تقوم بوضع سياسة ملائمة لإدارة السيولة النقدية. [5] ، والمخطط التوضيحي الآتي يبين أفضل الإجراءات في إدارة السيولة. [26]

شكل (1)
الإجراءات في إدارة السيولة

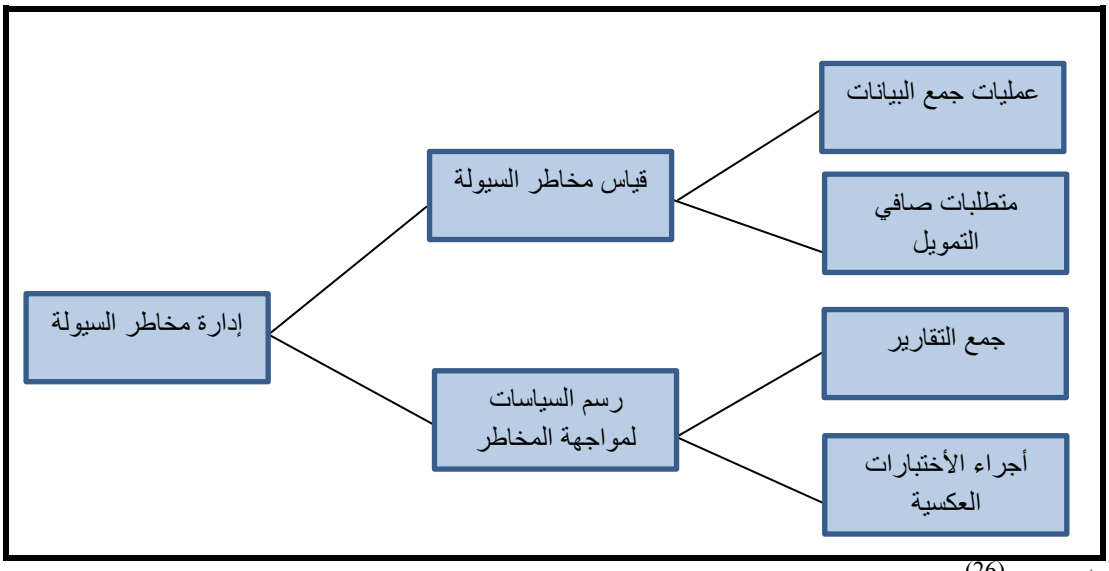

المصدر: [26]

كما يمكن للمصرف تفادي خطر السيولة بالقواعد الاحترازية وذلك باكتتاب تأمينات على المخاطر القروض وتكوين احتياطيات على مخاطر القروض سنويا، كما يمكن للمصرف ان يسهم في شركة الودائع، حتى اذا وقع المصرف في إفلاس يمكن لزبائنه ان يتوجهوا لهذه الشركة لاسترجاع أموالهم، ولتفادي خطر السيولة في المصارف التجارية يجب عليها ان تتخذ الإجراءات الآتية: [12]

أ- وجود هيكل سليم ومربح للمصرف لترسيخ الثقة الضرورية للمودعين والأسواق.
ب-تقسيم الودائع لكي تضع عملية سحب من طرف زبون واحد أو مجموعة من الزبائن مؤسسة المصرف في وضعية عجز.

ت-توافر سيولة جيدة وذلك بتجديد تحويل الموارد قصيرة الأجل إلى استعمالات متوسطة أو طويلة الأجل أو غير قابلة للتعبئة.
ث-معرفة مسبقة لردود فعل السوق والزبائن المودعين والمقترضين لكي يأخذ المصرف احتياطاته قبل وقوع الخطر.
ج-تشجيع المودعين على تجميد ودائعهم لا جل محددة بالودائع وودائع التوفير.

كما أنه سوف تحتاج من مديري مخاطر السيولة إلى التركيز بشكل مباشر على تحدي التمويل لأن التمويل أصبح أكثر صعوبة وتكلفة، وعلى المدى القصير، فإن المصارف لديها الاعتماد على الأموال من المصارف والتمويل من الودائع، وعلى المدى الطويل، فإن المصارف تحتاج إلى التركيز على تنويع مصادرها من التمويل . [8]

كما يمكن إدارة مخاطر السيولة بعدة طرق أبرزها : [26]

أ-الاحتفاظ بمحفظة من الأوراق المالية وخاصة الأوراق المالية الحكومية حيث إن هذا يخدم هدفي السيولة والربحية فمحفظة الأوراق المالية تتميز بالسيولة العالية بالإضافة إلى تحقيقها لنسبة عائدات جيدة للمصرف فإذا أحتاج المصرف إلى أموال يقوم ببيع هذه المحفظة أو جزء منها وسد احتياجه.

ب- من الممكن أن يقوم المصرف بتكوين الاحتياطات الاختيارية والتي تساعد على زيادة الثقة في المصرف من جهة كما تساهم في تخفيض مشاكل السيولة التي قد يواجهها المصرف من جهة أخرى .

فالمصارف التي ترغب بالاحتفاظ بزبائنها وتحقيق الأرباح ينبغي عليها وضع سياسات عامة للسيولة تحدد فيها الحد الأقصى الذي ينبغي أن تحتفظ به في خزائنها كموجودات نقدية لتلبية احتياجاتها الناتجة من التغير في مستويات الطلب على القروض والسحب من الودائع ولان الموجودات النقدية ليست قروضاً أو استثمارات وبالتالي فان المصرف يتحمل كلفاً تشغيلية نتيجة الاحتفاظ بها ، وعليه فلا بد له من أن يقوم بالتنبؤ باحتياجاته منها من خلال التحليل الدقيق للظروف التي تدفع الزبائن إلى زيادة أو خفض طلباتهم المقدمة إلى المصرف للسحب أو الاقتراض . وبالرغم من انه لا توجد معايير شاملة لتقدير احتياجات السيولة التي ينبغي على المصرف الاحتفاظ بها إلا أن دراسة البيانات التاريخية والعوامل المختلفة التي تؤثر في الطلب على القروض والسحب من الودائع

تمكنه أن يوفر للمصرف المعلومات التي تساعده في توقع مستويات الطلب على هاتين الفقرتين مما يمكنه من وضع أفضل سياسة لإدارة السيولة بحيث يحتفظ بالاحتياطيات السائلة اللازمة للوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال لأن مجرد إشاعة عن عدم توافر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين به ودفعهم فجأة لسحب ودائعهم منه مما قد يعرضه للإفلاس ، وحيث أن أي مصرف لا يرغب في الامتناع عن منح القروض المستوفية لشروطه وضوابطه على اعتبار أن ذلك سيؤدي إلى الحصول على الفوائد والعمولات نظير القروض الممنوحة كما سيؤدي في الوقت نفسه إلى إيداع مبالغ جديدة في حسابات الزبائن مما يضيف المزيد من السيولة وعليه فان على كل مصرف أن يوفر السيولة اللازمة لمنح جميع القروض المطلوبة بعد دراستها والتأكد من جودتها لان من شأن ذلك أن يبني علاقة متينة بين إدارة المصرف وزبائنه الذين سيستمرون في توليد الودائع والقروض في المستقبل. [16]

وتتألف احتياجات سيولة المصرف من الالتزامات المالية مثل(استردادات الودائع، والطلبات القانونية للقرض)لهذا يتوجب على المصرف أن يلبي الاحتياجات كي يصبح وسيطًا ماليًا، وأن احتياجات أو متطلبات السيولة تكون صعبة القياس لأن إدراك المودعين الفعليين والمحتملين وثقتهم وكذلك سوق النقد تكون صعبة التقدير. [6]

وقد أوجبت المادة (22) من (تعليمات تسهيل قانون المصارف) رقم (4) لسنة 2010 على الإدارة العليا في أي مصرف أن تقوم بوضع سياسة ملائمة لإدارة السيولة اليومية في المصرف وتعريف عناصرها وإبلاغها للمستويات التنفيذية داخل المصرف وذلك لتجنب مخاطرها وتتضمن تلك السياسة: [22]

أ- الالتزام بالحد الأدنى المقرر لنسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها على ان لا تقل عن النسبة التي حددها البنك المركزي

ب- تحديد الحد الأدنى لنسب السيولة بكل عملة يتعامل بها المصرف وتحديد الأساليب الواجب أتباعها لإدارة السيولة بالعملات الرئيسة.
ت- تعريف نوعية الأصول السائلة والعمل على المحافظة على المقدرة المالية للمصرف والقدرة على مواجهة الظروف الطارئة
ث- رسم خطة طوارئ التي من الممكن أن يلجأ المصرف لها عند توقع حصول أزمات سيولة مؤقتة أو طويلة الأمد.

كما أشارت المادة (23) من التعليمات رقم (4) لسنة 2010 إلى ان سياسة أدارة مخاطر السيولة التي تضعها الإدارة العليا يجب أن تكون مصادق عليها من قبل مجلس أدارة المصرف بعد التأكد من أتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر ومن هذه الإجراءات التي يجب على المصارف اتخاذها لإدارة السيولة :

1. مراجعة سياسة السيولة بصورة دورية بحيث تكون ملائمة للتغيرات التي تطرأ على أوضاع ونشاطات المصرف.
2. وضع نظام ضبط داخلي يعمل على التحقق من كفاية وسلامة السياسة الموضوعة للسيولة وحسن تنفيذها.
3. وضع حد أدنى لحجم السيولة الواجب توافرها خلال مدة زمنية محددة تتلاءم وحجم ونشاط المصرف والعمل على مراقبة ومتابعة حجم السيولة دورياً وفقاً لتعليمات البنك المركزي.
4. التنسيق بين الجهة التي تضع سياسة السيولة والجهات الأخرى التي لديها معلومات لها تأثير على وضع السيولة.
5. إجراء اختبار لوضع السيولة التي يمكن تحملها في ظل ظروف صعبة ومفترضة مع وضع حدود لمخاطر السيولة وفقاً لنتائج الاختبار .

ثالثاً:- أنواع مخاطر السيولة النقدية :-

إن المؤسسات المالية ولا سيما المصارف تعتبر منظمات أعمال ومن خلال أنشطتها المختلفة في قبول الودائع ومنح القروض و التسليفات والاستثمارات المالية ،فإنها تتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطر المالية من خلال استخدام أموالها لهذه الأنشطة ،لذلك فإن نجاح إدارة المصرف لا بد من إجراء الموازنة السليمة بين العائد والمخاطرة، وتشمل مخاطر السيولة، مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل علما بأن كل مؤسسات الأعمال بحاجة إلى إدارة مخاطر السيولة التي تبقى في مأمن من الإفلاس . [11]

ومن أهم أنواع مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف هي : [13]، [16]

أ- مخاطر السيولة التمويلية : تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية او المستقبلية بكفاءة بدون ان يؤثر ذلك على العمليات اليومية او الوضع المالي للمصرف .
ب- مخاطر السيولة السوقية : (تعرف كذلك بمخاطر التصفية) وتنشأ عندما يتعذر على المصرف بيع احد اصوله او رهنه على وفق سعر السوق السائد نتيجة لعدم امكانية تسييلها بالسوق.
ت- مخاطر السيولة العرضية : تنشأ عن الاستعمال المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة او السحب المفاجئ لودائع الزبائن .

رابعاً:- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية :-

سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة ، بل في تغير مستمر وإن من أهم العوامل المؤثر فيها: [1] , [27]

1- عمليات الايداع والسحب على الودائع: في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً - أي قلب الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية لإنجاز المعاملات اليومية - إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن لعمليات الإيداع - أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية - دور في تحسين سيولة المصرف التجاري.

2- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة

تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصدته النقدية.

3- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف : يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حال توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

4- رصيد رأس المال الممتلك: يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت

السيولة، والعكس صحيح ، فكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية

5- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة : تتأثر سيولة المصرف التجاري من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون زبائن المصرف التجاري دائنين للخزينة ، ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في عدة حالات أهمها:

أ- إن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.
ب- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة.
ت- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وبالعكس سيولة المصرف التجاري تتقلص عندما يقوم زبائنه بالاتي:

1. تسديد الضرائب إلى الحكومة.
2. شراء الأوراق المالية.
3. سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق توفير أخرى.

وهناك عوامل اخرى تؤثر في السيولة المصرفية ومثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت وتكون أمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية، لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى، وهي: [12]

1. شروط الدفع القانونية.
2. القواعد الناظمة للعقود.
3. تحديد أسعار الصرف والفائدة.
4. استخدامات الربح.

خامساً:- مصادر السيولة النقدية

تصنف مصادر السيولة على النحو الآتي: [11]

أولاً:- المصادر الداخلية للسيولة (Liquidity Internal Resources)

ثانياً:- المصادر الخارجية للسيولة (Liquidity External Resources)

أولاً:- المصادر الداخلية للسيولة (Liquidity Internal Resources)

المدخل التقليدي لإدارة سيولة المصرف التجاري هو أن يخزنها ضمن ميزانيته، وأن يستعمل عند الحاجة الفوائض الاحتياطية كمصدر مؤقت للسيولة لحين القيام بالتعديلات الدائمة على ميزانيته. ويسمى هذا الأسلوب

بنظرية التحويل ، لأنه يقوم على تحويل أصوله السائلة إلى نقد لمواجهة احتياجاته، سواء لدفع الودائع أو للقيام بعمليات الإقراض .هذا، ومن أهم مظاهر هذه النظرية اهتمامها بالسلامة على حساب الربحية، الأمر الذي أدى إلى تقليص استعمالها، ويتم اختزان السيولة في ميزانية المصرف التجاري ضمن البنود الآتية: (27)

أ- الاحتياطي الأساسي:"وهو عبارة عن الأرصدة النقدية التي تستعملها المصارف لأغراض التشغيل العادية، زيادة على الاحتياطيات القانونية المقررة".

ب- الاحتياطي الثانوي: يتكون هذا البند من الفوائض الاحتياطية، والأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، والأوراق المالية الأخرى، شريطة أن تكون ذات نوعية ممتازة .ومخاطر الإفلاس فيها منخفضة، وقابلة للبيع السريع دون خسارة .

ح- الاحتياطي الثالث للسيولة :إن غاية هذا الاحتياطي توفير السيولة على المدى الطويل، كزيادة الطلب على القروض وتراجع الودائع. ويشمل هذا الاحتياطي الأوراق المالية الحكومية، التي تتراوح مدتها ما بين سنة إلى سنتين.

د- احتياطي الاستثمار: إن الغاية من هذا الاحتياطي تحقيق الدخل بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية، ويتكون هذا البند من الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل ،ويوفر تصنيف الاحتياطيات للمصرف محفظة متدرجة الاستحقاق، وغالبا ما يميل هذا التدرج لصالح الأصول الأكثر سيولة، وذلك تفاديا لخسارة تسييل الأصول الأقل سيولة عند الحاجة، لكن الفكرة الأساسية لهذا التدرج خزن السيولة في البدائل المشار إليها مع مرونة كافية لتناسب الظروف .وحسب هذا المدخل يكون تحويل الأصول إما اختياريا، أو إجباريا .فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من المصرف، مثل تسديد العملاء قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها ، وفي حالة تخطيط التحويلات غير الاختيارية للأصول لتساوي التدفقات النقدية الداخلة، يطلق على هذه الاستراتيجية استراتيجية الدخل المتوقع ولهذا المدخل أهمية خاصة، حيث أدى هذا الأسلوب إلى تطوير نظرية القروض ذات المواعيد محددة الوفاء، والأوراق المالية ذات تواريخ الاستحقاق الموزعة بانتظام. وفي مقابل هذه الطريقة غير الاختيارية لتحويل الأموال، هناك الطريقة الاختيارية، حيث تستطيع المصارف عملية إدخال النقد إليها من خلال بيع أصولها أو إقراضها، مثل عمليات البيع وإعادة الشراء قبل تواريخ الاستحقاق.

وتحاول المصارف شراء موجودات قريبة من السيولة مثل : (13)

(اذونات الخزينة وسندات الخزينة) لتوفير العائد والسيولة من الاوراق المالية طويلة الاجل لأنها اقل تقلبا من اسعارها، ويمكن للمصرف الحصول على قيمتها الاسمية بأقصر وقت ممكن , اذ تستطيع المصارف استخدام الاوراق المالية الحكومية كضمانة لغرض الحصول على قرض من خلال شباك الخصم لدى البنك المركزي لمعالجة مشكلة السيولة او الاحتياطي القانوني لمدة قصيرة.

ثانياً:- المصادر الخارجية للسيولة (Liquidity External Resources)

لقد بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة في سوق المال .وتدعى هذه الاستراتيجية إدارة الديون وتدعو إلى الاستدانة الكافية للأموال .وأن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع، اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، واستدانة الاحتياطي . (9)

ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف، وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني، وكان من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لا دارة السيولة والشكل الآتي يوضح المصادر المالية للسيولة. (13)

شكل (2)

المصادر المالية للسيولة

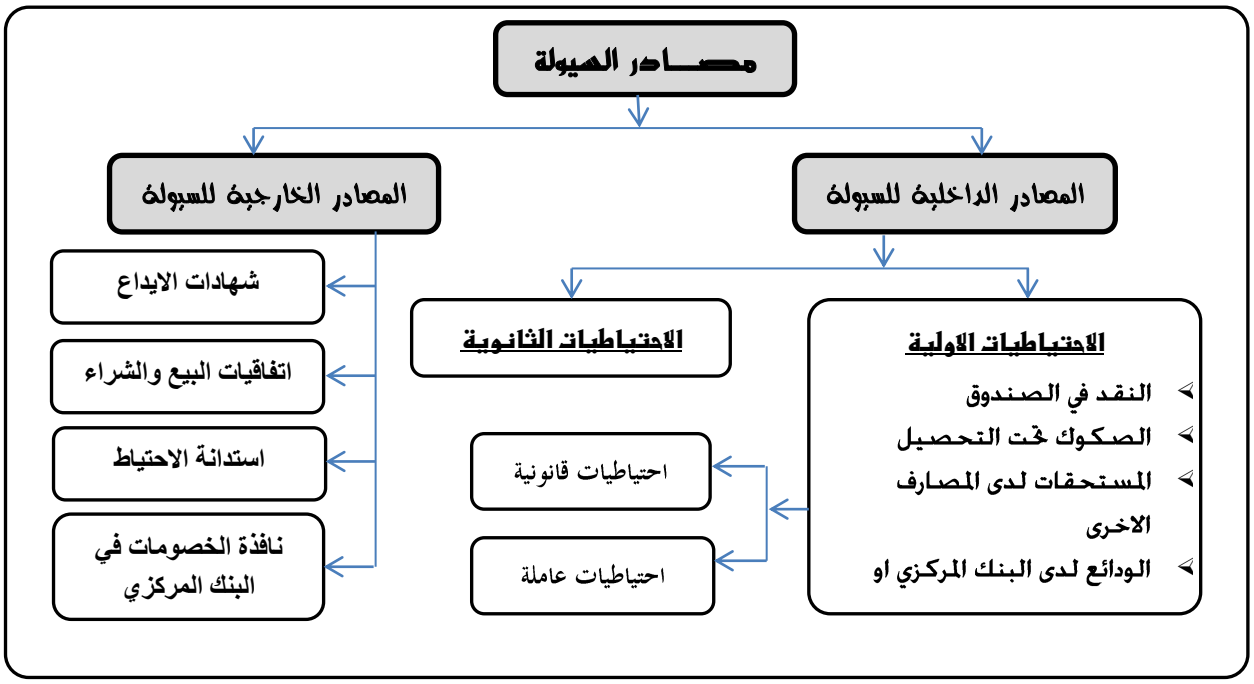

المصدر : [13]

سادساً: مؤشرات السيولة النقدية Liquidity Indicators

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية لتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية , والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين ,فإذا أزداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي ,أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً على ربحية المصرف , وفي حالة انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المادي وبالتالي ضعف كفاءة المصرف. ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار السيولة النقدية هي كما يأتي: [1]

1- نسبة الرصيد النقدي :

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى، والأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية ،والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية : [1]

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + ارصدة سائلة اخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي: [11]

أ- سداد قروض سبق إقراضها المصرف للزبائن.
ب-الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية.
ت-زيادة رأس مال المصرف في شكل نقدي.
ث-إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات.
ج-وجود رصيد دائن للمصرف لدى المصارف الأخرى ، نتيجة لعمليات المقاصة.

2- نسبة الاحتياطي القانوني :

وتمثل مدى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه المبالغ حجم الاحتياطيات القانونية المفروضة على الودائع والتي يمكن ان تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بصورة خاصة، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالصيغة الآتية: [12]

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

والاحتياطات القانونية تمثل جزاء كبيراً من الاحتياطات الأولية في المصارف التجارية ولكنها لا تتيح حرية كبيرة للمصرف ويجب على المصرف الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني وصيانته باستمرار وعدم الالتزام به يعرض المصرف لعقوبات من البنك المركزي، وتمثل الاحتياطيات القانونية أهم دعامة للمودعين ولكن المصرف لا يستطيع السحب عليها الا في حالات الإعسار. فالاحتفاظ برصيد اقل من النسبة القانونية يعرض المصرف لعقوبات والاحتفاظ بنسبة اكبر يفقد المصرف فرصة توظيف أمواله والحصول على أرباح. واستيفاء الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي يحتاج لإدارته بكفاءة لما يتميز به الرصيد من تحرك يومي. [1]

فاحتياجات السيولة تختلف من مصرف لآخر حسب طبيعة العمليات وأنواع الموارد المتاحة ... إذ أن نسبة السيولة اللازمة لمصرف معين تختلف عن نسبتها لمصرف آخر ونسبة السيولة التي تفرضها الحكومات تمثل الحد الأدنى الذي لا يجب على المصرف أن يتعداه ، فإذا تم استثناء الاحتياطيات القانونية فانه ليس من السهل تحديد المقدار الذي ينبغي على المصرف الاحتفاظ به بالإضافة لها ، لان هذا المقدار يعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي والتقلبات الموسمية والتغير في حجم القروض والاستثمارات والمبلغ اللازم الاحتفاظ به لأغراض المقاصة. [15]

ويعد الاحتياطي الإلزامي الذي يفرضه البنك المركزي العراقي كنسبة من الودائع التي تودع لدى المصارف العراقية المختلفة إحدى وسائل السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي باتجاهين: [24]

الأول: حماية ودائع الجمهور من مخاطر السيولة التي قد تتعرض إليها المصارف.

الثاني: تعد وسيلة سيطرة على جانب مهم من جوانب السيولة النقدية التي تنشئها المصارف عن طريق زيادة قدرة المصارف على خلق النقود ومنح الائتمان وعبر مضاعف الائتمان مما يوسع القاعدة النقدية والذي يؤثر بدوره في عرض النقد الواسع فكلما توسعت القاعدة النقدية وبقيت العملة خارج المصارف (في التداول) ثابتة كلما ارتفعت الاحتياطيات المخصصة للائتمان لدى المصارف وزادت قدرتها على خلق النقود ومنح الائتمان في حدود ما يفرضه البنك المركزي من نسبة للاحتياطي الإلزامي.

3- نسبة السيولة القانونية

وهي من النسب المطلوب توافرها لدى المصرف بالقانون وتنحصر ما بين (30 – 35 %) كحد اقصى في الانظمة الاقتصادية , وان هذه النسبة تعكس مدى قدرة الاحتياطيات الاولية والثانوية (النقدية وشبه النقدية) على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال جميع الظروف. (13)

نسبة السيولة القانونية = (احتياطيات اولية + احتياطيات ثانوية) +(نقدية وذهب لدى المصرف) + (ارصدة لدى البنك المركزي) +(اوراق تجارية واوراق مالية واستثمارات) + (اذونات خزانة)

× 100

(اجمالي الودائع بالعملة المحلية) + (المبالغ المقترضة من البنك المركزي) +(مستحقات المصارف)

+ (صكوك وخطاب ضمان وحوالات مستحقة الدفع)

الفصل الثالث:- الإطار العملي للبحث

تعتبر منهجية البحث المحور الرئيسي الذي يتم من خلاله انجاز الجانب العملي من البحث، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها وبالتالي تحقق الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها وقد قسم البحث إلى المحاور الآتية:-

المحور الأول :- نبذة تاريخية عن المصرف عينة البحث.
المحور الثاني:- التحليل الوصفي .

المحور الأول :- نبذة تاريخية عن المصرف عينة البحث

مر مصرف الرافدين الحكومي بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت بتواجده كأول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الأجنبية ، وبدأ بالتوسع التدريجي داخل العراق ، وفي سنة ١٩٩٨ شهد المصرف تطوراً جديداً هو تحوله إلى شركة عامة مملوكة للدولة بالكامل طبقاً لا حكام قانون الشركات العامة رقم (٢٢)لسنة (١٩٩٧) ويهدف المصرف إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي إطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة. (23)

والجدول الآتي يبين هيكل مصرف الرافدين الحكومي .

جدول (1)

يبين هيكل مصرف الرافدين الحكومي

اسم المصرف	تاريخ التأسيس	عدد الفروع	عدد العاملين	رأس المال المدفوع (مليون دينار)	نسبة عدد فروع المصارف الى المجموع الكلي	نسبة عدد فروع المصارف الى مجموع المصارف
مصرف ا لرافدين الحكومي (الإدارة العامة)	1941	173	8138	25,0001	0.17	0.36

المصدر: أعداد الباحثتان بالاعتماد على تقارير المصرف .

المحور الثاني: التحليل الأحصائي
لغرض التحقق من فرضيات البحث تم تصميم استمارة استبيان احتوت على محورين تضمن الأول وصف عينة البحث تمثلت بالمعلومات الاجتماعية (النوع الاجتماعي , العمر , التحصيل العلمي , التخصص , سنوات الخدمة ,والعنوان الوظيفي والدورات) في حين تضمن المحور الثاني (14) سؤالا تخص مخاطر السيولة , وزعت الاستمارة على عينة من موظفي (مصرف الرافدين الإدارة العامة) بلغت(45) وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة (25) استمارة شكلت نسبة (14%) من مجتمع البحث وفيما يلي تحليل محاور الاستبانة .

أولا : المعلومات العامة

إن المعلومات العامة عن العينة لها أهمية في بحثنا للاطلاع على الحالة الاجتماعية والثقافية والوظيفية لأفراد العينة وفيما يلي تحليل وصفي لتلك المتغيرات .

1- توزيع العينة حسب النوع الاجتماعي

شكلت نسبة الإناث ضمن العينة (60%) وهي اكبر من نسبة الذكور البالغة (40%) والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول(2)

توزيع العينة حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة%
ذكور	10	40
اناث	15	60
مجموع	25	100

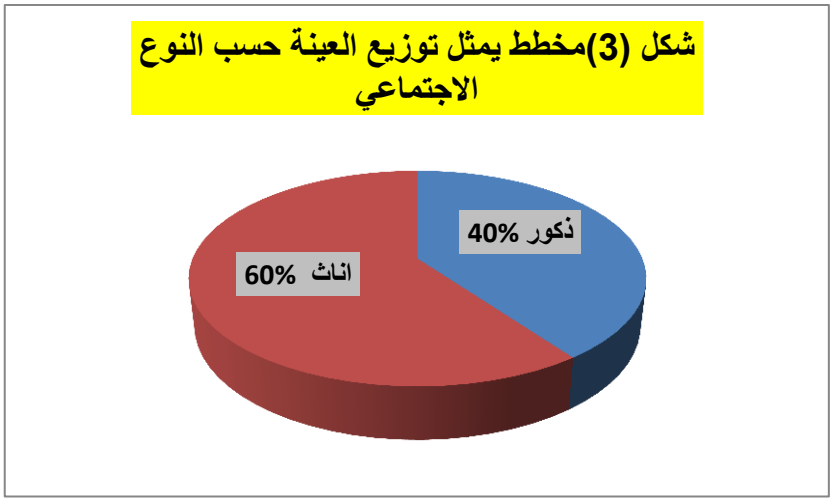

2- توزيع العينة حسب العمر

إن اغلب أفراد العينة تراوحت أعمارهم بين (41 الى 50) سنة بنسبة (40%) في حين أن (32%) من عينة البحث تراوحت أعمارهم بين (31 الى 40) سنة وجاءت باقي الفئات تباعا والجدول (3) التالي يوضح ذلك .

جدول(3)

توزيع العينة حسب العمر

فئات العمر	30فاقل	31- 40	41 - 50	51 - 60	المجموع
العدد	3	8	10	4	25
النسبة%	12	32	40	16	100

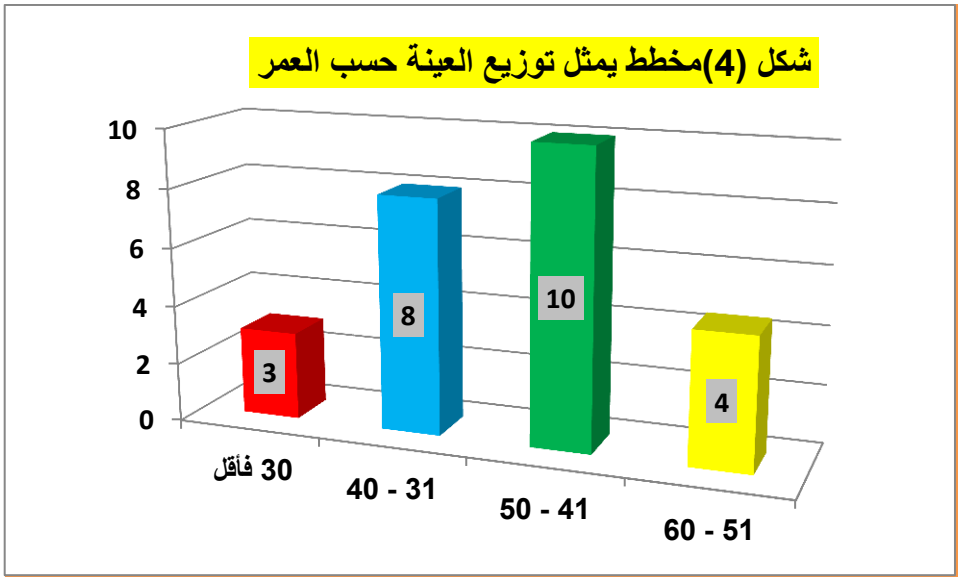

3- توزيع العينة حسب التحصيل العلمي

تشير نتائج الجدول (4)التالي إلى أن (40%)من حجم العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس ونسبة (36%)منهم من حملة الماجستير والدبلوم العالي وكما يتضح ذلك في الجدول الاتي :

جدول

(4)توزيع العينة حسب التحصيل الدراسي

الشهادة	اعدادية	دبلوم تقني	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	مجموع
العدد	1	5	10	4	5	25
النسبة%	4	20	40	16	20	100

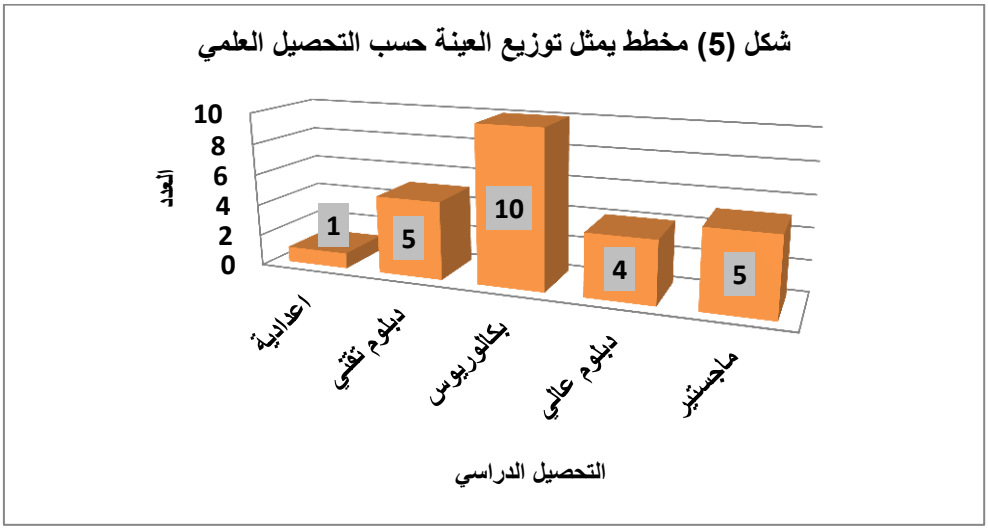

4- توزيع العينة حسب التخصص العلمي

توزعت عينة البحث حسب التخصصات الادارية المختلفة حيث بلغ 44% منهم في تخصص المحاسبة والعلوم المالية و 28% منهم من تخصص ادارة الاعمال وجاءت باقي التخصصات تباعا والموضحة في الجدول التالي.

الجدول

(5)توزع العينة حسب التخصص

التخصص	محاسبة	إدارة أعمال	علوم مالية	اقتصاد	مصارف	إحصاء	مجموع
العدد	7	7	4	1	3	3	25
النسبة%	28	28	16	4	12	12	100

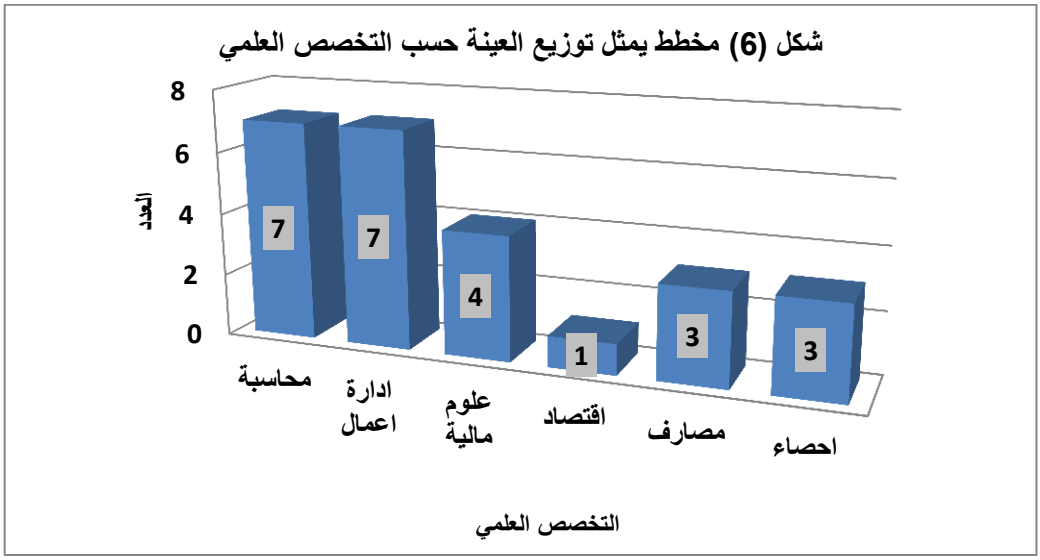

5- توزيع العينة حسب الخدمة في المصارف

ان اغلب افراد العينة هم من ذوي الخبرة العالية في العمل اذ بلغت نسبة 80% منهم لديهم خبرة اكثر من 10سنوات و 20% لديهم خبر اقل من 10 سنوات والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول

(6)توزيع العينة حسب مدة الخدمة في المصرف

سنوات الخدمة	اقل من10	10 - 20	20 - 30	المجموع
العدد	5	9	11	25
النسبة%	20	36	44	100

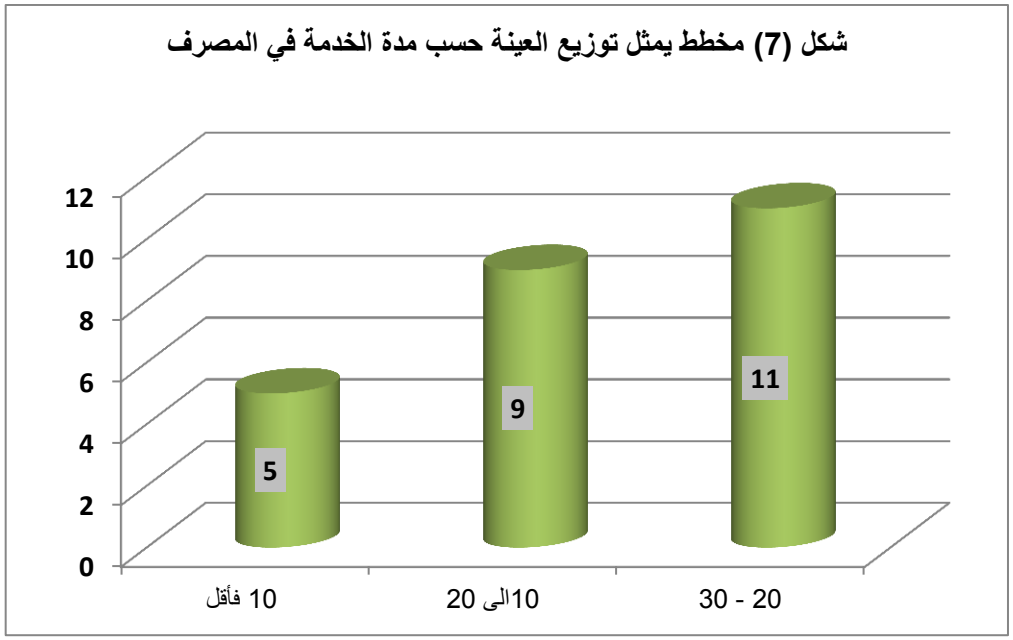

6- توزيع العينة حسب العنوان الوظيفي :

إن اغلب أفراد العينة يحملون عنوان معاون مدير إذ بلغت نسبتهم (44%) والمدراء (28%) من حجم عينة البحث وجاءت باقي العناوين الوظيفية تباعا والموضحة في الجدول التالي.

جدول (7) توزيع العينة حسب العنوان الوظيفي

ا لعنوان الوظيفي	ملاحظ	محاسب	م.مدير	مدير	ر.ملاحظين	مجموع
العدد	4	1	11	7	2	25
النسبة%	16	4	44	28	8	100

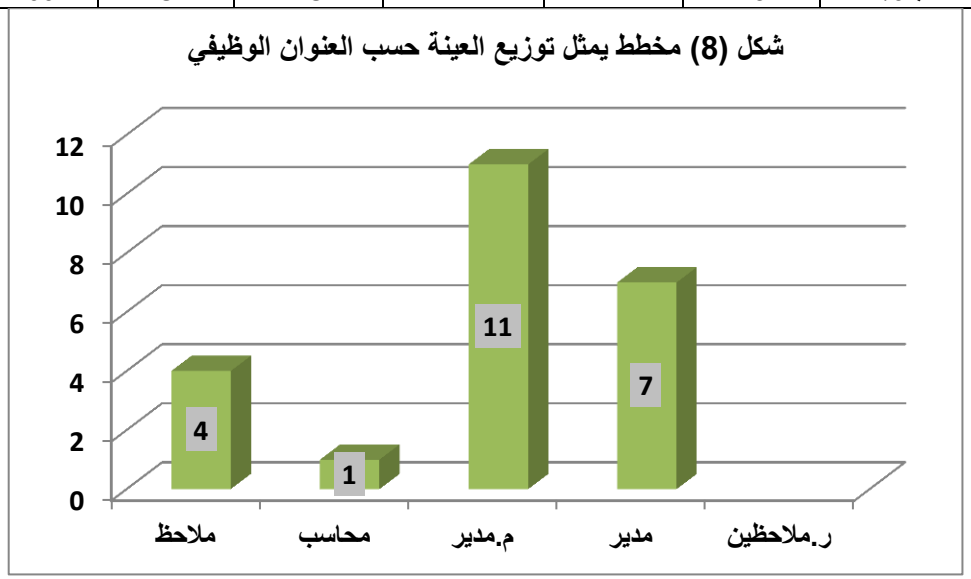

7- توزيع العينة حسب عدد الدورات

هناك ضعف واضح في تطور مهارات الموظفين في المصرف حيث بلغ نسبة الذين لم يتلقوا أي دوره خلال سنوات عملهم (84%) داخل القطر ونسبة (96%) منهم خارج القطر في حين إن هناك نسبة (16%) فقط شاركوا بدوره أو أكثر داخل القطر و (4%) خارج القطر والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول (8) توزيع العينة حسب الدورات

عدد الدورات	الداخلية		الخارجية	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
لا توجد	21	84	24	96
دورة واحدة	3	12	1	4
اكثر من دورة	1	4	-	-
مجموع	25	100	25	100

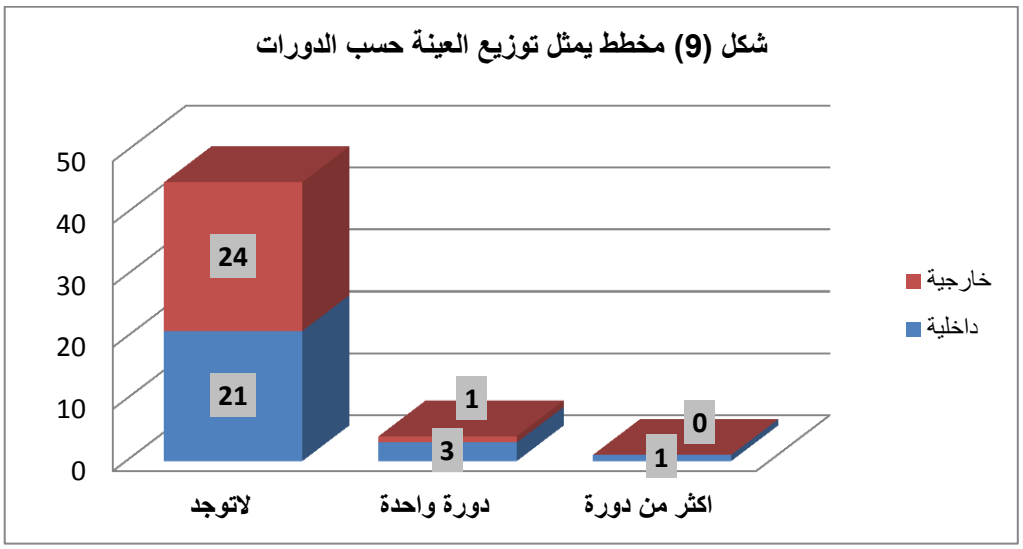

ثانيا :التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين

إن متوسط إجابات عينة البحث لعموم أسئلة الأستبانة بلغ (4.15) وهو أعلى من معيار الاختبار البالغ (3) بانحراف (0.794)

جدول (9) تحليل إجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة

السؤال	لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	شدة الإجابة%
1	-	1	1	3	20	4.68	0.748	93.6
2	-	1	-	11	13	4.44	0.712	88.8
3	-	1	2	9	13	4.36	0.810	87.2
4	-		1	12	11	4.32	0.748	86.4
5	-	-	3	7	15	4.48	0.714	89.6
6	-	-	6	8	11	4.20	0.816	84.0
7	-	1	3	8	13	4.32	0.852	86.4
8	-	-	6	10	9	4.12	0.781	82.4
9	-	1	6	9	9	4.04	0.889	80.8
10	-	-	11	7	7	3.48	0.850	69.6
11	-	-	15	6	4	3.56	0.768	71.2

71.2	0.916	3.56	6	3	15	1	-	12
76.0	0.816	3.80	6	8	11	-	-	13
93.6	0.690	4.68	20	2	3	-	-	14
83.0	0.794	4.15	الاجمالي					

يتضح من الجدول السابق ما يلي

- إن أعلى متوسط إجابة بلغ (4.68) بانحراف (0.748) و (0.690) ونسبة إجابة ايجابية ( ) 93.6%للفقرتين الأولى والأخيرة التي تنص (إن للهيكل التنظيمي للمصرف إدارة متخصصة لمتابعة المخاطر) و (يمتلك المصرف سمعة جيدة من حيث الخدمات المصرفية المقدمة) .
- جاء بالمرتبة الثانية من حيث متوسط الإجابة الفقرة الخامسة بمتوسط (4.48) وانحراف (0.714) ونسبة إجابة ايجابية (89 .6%) التي تنص (يتم تقييم السيولة الفعلية ومراقبتها بين فترة وأخرى) .
- إن اقل متوسط إجابة بلغ (3.48) للفقرة العاشرة بانحراف (0.850) ونسبة إجابة ايجابية (69.6%)التي تنص (يتم وضع نظام للإرشادات والإنذار المبكر لتمكين الإدارة من معرفة احتمال المخاطرة) .

الفصل الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

1. تلعب المؤشرات المالية دوراً في تقييم حجم السيولة للمصرف .
2. .يوفر المصرف نظاما رقابيا جيدا على حركة السيولة .
3. ضعف مهارات الموظفين في المصرف في مجال السيولة النقدية لعدم تطوير تلك المهارات من قبل المصرف من خلال المشاركة بالدورات التدريبية في داخل وخارج العراق .
4. يمتلك المصرف سمعة جيدة من حيث الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مما يدل على كفاءة المصرف في تأدية التزاماته المالية .
5. توجد إدارة متخصصة لمتابعة إدارة المخاطر في المصرف عينة البحث.

ثانياً:- التوصيات

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يمكن اقتراح عدد من التوصيات تتمثل بالنقاط الآتية:-

1. التأكد من قدرة المصرف على مقابلة كافة التزاماته التعاقدية بما يكفل المحافظة على المستوى المطلوب من السيولة.
2. وضع نظام للإرشادات والإنذار المبكر لتمكين الإدارة من معرفة احتمال المخاطرة .
3. تطوير البرامج والسياسات بشكل مستمر وفعال للتحكم في كمية النقود الداخلة والخارجة من المصرف .

4. ضرورة العمل على تنويع محفظة الاستثمارات للمصرف .
5. ضرورة العمل على خلق التوازن بين مختلف المصادر النقدية للمصرف لتقليل المخاطر التي تتعرض لها .
6. وضع خطة طوارئ تمكن المصرف من مواجهة أزمات السيولة المتوقعة بحيث يمكن اللجوء اليها لحل تلك الأزمات .
7. تطوير مهارات الموظفين من خلال اشتراكهم بدورات تدريبية في مجال السيولة النقدية في داخل وخارج العراق.

المصادر

أولاً:- الكتب العربية

1. ابو احمد , رضا صاحب وقدوري , فائق مشعل , (2005)ادارة المصارف , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل .
2. الراوي,خالد وهيب,"إدارة العمليات المصرفية" (2003)الطبعة الثانية ,دار المناهج للنشر والتوزيع,عمان .
3. حنفي ، عبد الغفار ، (2002) ، " إدارة المصارف و السياسات المصرفية " ، تحليل القوائمالمالية ، والجوانب التنظيمية ، البنوك الإسلامية والتجارية ، جامعة الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر.
4. عبد الله, خالد أمين, الطراد, أسماعيل أبراهيم , (2006)"إدارة العمليات المصرفية" الطبعة الأولى ,دار وائل للنشر والتوزيع ,عمان.
5. عواد,عضيد شياع ,"دليل إدارة المخاطر المصرفية" (2015) رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1096.

ثانيا:- المصادر الأجنبية

6- Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B. , “ Bank Management . ’’ 4th ed. , John Wiley & Son’s Inc. U.S.A , 1994 .
7-Howells , Peter , Bain , Keith . “ Financial Markets & Institutions . ’’ 3th ed. , prentice Hall , 2000 .
8- Liquidity Risk Management Managing Liquidity Risk in a New Funding Environment Peter Neu and Pascal Vogt April
9- Rose , Peters . “ Commercial Bank Management .’’, Irwin Mc Graw – Hill , 1999 .

ثالثاً:- الرسائل والأطاريح

10-ابو رحمة، سيرين سميح ،(2009) السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية).

11-احلاسه , نصر رمضان ،(2013)دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة" قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

12- الصفار , عدنان عودة صالح ،(2015) "فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية جزءاً من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .
13- المعموري،قاسم حميد ناصر, (2015) "أثر تغيرات سعر الفائدة والسيولة في إعادة بناء المحفظة الاستثمارية "دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية) رسالة تقدم بها إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

14-الموسوي، رحيم عبد محمد (2013) "اثر أبعاد جودة الخدمة المصرفية في سلوك الزبائن "بحث تطبيقي على عينة من زبائن مصارف القطاع الخاص.

15- سعيد, زيد غسان محمد , (2007) "أثر المخاطرة والعائد في كفاية رأس المال المصرفي باستخدام أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف المعادلة للماجستير.

16-سلمان, محمد جيجان ،(2009)"إدارة السيولة المصرفية باستخدام مقاييس إحصائية "دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين بحث مقدم إلى إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف المعادلة للماجستير.
17- لعيبي،علي عبد الواحد،(2013) تقييم أداء المؤسسة المصرفية بأستخدام مدخل القياس الكمي والنوعي ،بحث تطبيقي في مصرف الرافدين، بحث مقدم إلى إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف المعادلة للماجستير.
18- يوسف، فريهان عبدالحفيظ،(2008)، (إدارة المخاطر المصرفية) كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الأسراء.

رابعاً:- التقارير - المجلات والنشرات -المؤتمرات - بحوث الأنترنيت

19- الطالب , غسان سالم (مخاطر السيولة النقدية في المصارف الاسلامية) بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية عمان – الاردن 29-7/30(تموز) 2015 جامعة العلوم الاسلامية العالمية.
20- الكروي ، بلال نوري سعيد ، "تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة "(دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد) كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون.

21- الموسوي، د. عبد الوهاب محمد جواد، الزبيدي، د. حسن لطيف كاظم، بخيت، د. حيدر نعمة "سياسة البنك المركزي العراقي في إدارة السيولة المصرفية وأثرها في المصارف الإسلامية العاملة" /iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/07
22- تعليمات تسهيل قانون المصارف (المادة 22-23من تعليمات رقم 4لسنة 2010).
23- التقرير السنوي والميزانية العامة لسنة 2008 لمصرف الرافدين.

24- جهاد،حفيان ،(2012) "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية" دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية تخصص: مالية المؤسسة.

25- صالح ، مفتاح، فريدة ،معارفي ، (2007)مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة - الأردن المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها– جامعة بسكرة - الجزائر .

26- عبد العزيز, أحمد بشار , (2015) ،(إدارة مخاطر السيولة النقدية لدى المصارف) نشرة الرافدين المصرفية ص6

27-(نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية)دولة الكويت - سبتمبر 2012 السلسلة الخامسة - العدد 2

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/العراق

(استمارة استبانة)

أخي الموظف /.....

أختي الموظفة /.....

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

إن تعاونكم معنا في الإجابة عن الأسئلة التي بين أيديكم والتي صممت كأداة لإنجاز البحث الموسوم (أهمية إدارة مخاطر السيولة النقدية في المصارف التجارية / دراسة استطلاعية لآراء عدد من العاملين في (قسم أدارة المخاطر / مصرف الرافدين الإدارة العامة)استكمالا لمتطلبات وأغراض البحث العلمي، والتي نسعى من خلالها استطلاع آرائكم حول الفقرات التي تضمنتها ، علما إن البيانات المستحصلة ستستخدم لأغراض الدراسة حصرا مع المحافظة على سريتها شاكرين تعاونكم معنا لتدعيم البحث العلمي من اجل خدمة المسيرة العلمية ومن الله التوفيق .

شاكرين تعاونكم معنا ..... مع التقدير

سناء رشيد محيسن
مدرس مساعد
المعهد العالي لتشخيص العقم /جامعة النهرين

زينب حميد كاطع
مدرس مساعد
معهد الأدارة/ الرصافة

ملاحظة: يرجى تأشير علامة (√) في مقياس الإجابة الصحيحة :-

أولا :المعلومات التعريفية (خاصة بالعاملين في قسم أدارة المخاطر بالمصرف)

1- الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر : أقل من 30 ☐ 31-40 ☐ 41-50 ☐ 51-60 ☐ 61 فما فوق ☐

3- التحصيل العلمي ..... التخصص العلمي .....

5-عدد سنوات الخدمة في القطاع المصرفي..... العنوان الوظيفي.....

6- الدورات التدريبية في مجال أدارة مخاطر السيولة.

أ- عدد الدورات التدريبية .....

ب- داخل العراق ☐ خارج العراق ☐

ثانيا :المعلومات الخاصة بالبحث :

ت	العبارات	المقياس				
		اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يتضمن الهيكل التنظيمي للمصرف إدارة متخصصة بمتابعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف .					
2	تتوافر في المصرف قابليات إدارية كفؤة متخصصة في العمل المصرفي.					
3	يمتلك المصرف سيولة نقدية كافية تؤهله للإيفاء بالتزاماته تجاه زبائنه وإنشاء مشاريعه الاستثمارية.					
4	يتم تطوير نظام رقابي فعال لمراقبة إدارة السيولة النقدية من قبل مجلس أدارة المصرف.					
5	يتم تقييم السيولة الفعلية ومراقبتها بين فترة وأخرى.					
6	يتم التنبؤ وفهم التغيرات المتوقعة والمستقبلية لحجم السيولة التي يحتاجها المصرف.					
7	يتم معرفة مدى كفاية السيولة النقدية لتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها.					
8	يتم استعمال بعض مقاييس ومؤشرات المخاطرة لقياس مخاطر السيولة.					
9	يتم وضع إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر السيولة من قبل مجلس إدارة المصرف.					
10	يتم وضع نظام للإرشادات والإنذار المبكر لتمكين الإدارة من معرفة إحتمال المخاطرة والقدرة على					

	قياسها .					
11	يتم وضع برنامج ورسم سياسات فعالة للتحكم في كمية النقود الداخلة والخارجة من المصرف.					
12	يحتفظ المصرف بمحفظة من الأوراق المالية تتميز بالسيولة العالية.					
13	يتم الموازنة بين الاحتياجات النقدية للمصرف لمواجهة التدفق النقدي الخارج.					
14	يمتلك المصرف سمعة جيدة من حيث الخدمات المصرفية المقدمة لزبائنه.					